

المحتويات

الصفحة

1	الفصل الثالث عشر : التطورات في العمل الاقتصادي العربي المشترك
1	نظرة عامة
2	مراحل تطور العمل الاقتصادي العربي المشترك
6	نظرة مستقبلية للعمل الاقتصادي العربي المشترك

التطورات في العمل الاقتصادي العربي المشترك*

نظرة عامة

يعتبر العمل الاقتصادي العربي المشترك من الموضوعات الحيوية والمتجددة والذي تطور عبر مسيرته على مستوى الفكر الاقتصادي وتطبيقاته العملية على مستوى الوطن العربي منذ تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945 وحصول الدول العربية على استقلالها السياسي. ويشمل الإطار العام للعمل الاقتصادي العربي المشترك كافة العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية التي تتم بين الدول العربية وفق مجموعة الاتفاقات والوثائق الجماعية العربية التي تشكل الإطار المؤسسي والقانوني للعمل الاقتصادي العربي المشترك. وبالرغم من أن هناك العديد من الأوجه والمسارات التي تم اتباعها لتحقيق تعاون اقتصادي أوثق بين الدول العربية والتي كان لها نتائج إيجابية، كالعامل من خلال الاتفاقات الثنائية، إضافة إلى التجمعات الإقليمية التي حقق بعضها نجاحات في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي فيما بينها كمجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلا أن هذا الفصل لن يتطرق لمثل هذا التعاون وسينحصر في بحث مجالات التعاون التي تم تحقيقها في إطار جامعة الدول العربية.

ويستعرض الفصل تطور العمل الاقتصادي العربي المشترك عبر ثلاث مراحل أساسية. امتدت المرحلة الأولى منها طيلة عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وشكلت بدايات التعاون الاقتصادي العربي المشترك. وامتدت المرحلة الثانية خلال عقدي السبعينات والثمانينات، وشملت قيام مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك ومنظماته المتخصصة. أما المرحلة الثالثة فقد بدأت في التسعينات، بإقامة منطقة تجارة حرة عربية كآلية أكثر ملائمة للتكيف مع التطورات في التجارة العالمية، في ضوء قيام منظمة التجارة العالمية عام 1995، وتسارع الدول نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي.

* يستعرض هذا الفصل أهم إنجازات العمل الاقتصادي العربي المشترك، وذلك بعد استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مطلع عام 2005، والتي كان قد تناولها التقرير منذ عام 1998 ضمن فصل التعاون الاقتصادي العربي.

مراحل تطور العمل الاقتصادي العربي المشترك

المرحلة الأولى

انطلق العمل الاقتصادي العربي المشترك مع تأسيس جامعة الدول العربية والاستقلال السياسي للدول العربية. وقد تميزت بداياته بالتركيز على وضع أسس التعاون الاقتصادي وفق مفهوم التعامل التفضيلي بين الدول العربية، وأن التعاون الاقتصادي عليه أن يخدم أهداف الدول العربية بتعزيز وصيانة استقلالها وسيادتها. كان عدد الدول العربية التي حصلت على استقلالها السياسي محدوداً في البداية، ومن ثم كانت الأهداف السياسية وتعزيز الاستقرار من العوامل الحاسمة في التعاون الاقتصادي العربي بين الدول العربية.

ولقد تميز التعاون الاقتصادي في هذه المرحلة بإبرام العديد من الوثائق التأسيسية، وكان ميثاق تأسيس الجامعة في مارس 1945 أول وثيقة للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية، والذي أصبح دستوراً للعمل الاقتصادي العربي المشترك، وتلا ذلك إبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية في أبريل 1950، والتي نصت على إنشاء المجلس الاقتصادي.

واشتمل التعاون الاقتصادي خلال فترة الخمسينات على إبرام العديد من الاتفاقيات الجماعية التفضيلية وإقامة المجالس الوزارية واللجان الدائمة، والتي أنشئت لتحقيق الأغراض الاقتصادية التي نص عليها ميثاق الجامعة ومحاولات بناء التكامل الاقتصادي. وكان من أهم اتفاقيات التعاون الاقتصادي المشترك، أولاً، اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية، التي أقرها مجلس الجامعة في سبتمبر 1953، وثانياً اتفاقية إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية⁽¹⁾ في عام 1957. وقد اهتمت اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت، بشكل أساسي، بمنح التفضيلات الجمركية في شكل إعفاءات من الرسوم الجمركية للسلع الوطنية المتبادلة بين الدول العربية ومنح تسهيلات لتجارة الترانزيت بين الدول العربية. واهتمت اتفاقية إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بإقامة وحدة اقتصادية بين الدول، وانتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية وتسهيل حركة النقل والترانزيت وحقوق التملك. كما نصت الاتفاقية على أن تعمل الدول الأعضاء، للوصول إلى تحقيق الوحدة الكاملة، على جعل بلادها منطقة جمركية موحدة. وقد تعزز ذلك بإصدار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قراره الخاص في عام 1964 بإنشاء السوق العربية المشتركة، ووفقاً لهذا القرار فإن إقامة منطقة تبادل حر بين دول المجلس يكون قد تم إنجازها نظرياً في عام 1969.

(1) أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 85 بتاريخ 1957 ودخلت حيز النفاذ عام 1964، وقعت عليها خمس دول عربية هي الأردن وسورية والعراق والكويت ومصر، وبعد نفاذها انضم إليها كل من اليمن والسودان والإمارات العربية المتحدة والصومال وليبيا.

وتمثل هذه الاتفاقيات أول مدخل للتعامل التجاري التفضيلي كأساس للتعاون الاقتصادي فيما بين الدول العربية وقد خضعت جداولها التفضيلية للتعديل المستمر، مما جعلها غير فاعلة في تحقيق أهداف التعاون الاقتصادي، كما أنها تجاهلت الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول الأعضاء.

وقد كانت إنجازات التعاون الاقتصادي العربي محدودة خلال فترة الخمسينات والستينات ولم تتمكن الدول العربية ومؤسسات التعاون الاقتصادي من تنفيذ الاتفاقات العربية الجماعية والتكاملية، وبالتالي لم يشهد التعاون الاقتصادي تطورات مهمة آنذاك في كافة المجالات. ويعود ذلك إلى افتقار الدول العربية إلى القواعد الإنتاجية والبنية الاقتصادية اللازمة لإقامة تعاون اقتصادي فيما بينها. كما أن تبني الدول العربية لأهداف طموحة قد جعل عملية تحقيقها أمراً صعباً في وقت كانت النظم الاقتصادية متباينة بين الدول، الأمر الذي شكل عائقاً لعملية إزالة كافة المعوقات الإدارية والجمركية وتحرير التبادل التجاري.

المرحلة الثانية

دخل التعاون الاقتصادي العربي مطلع السبعينات مرحلة جديدة من مراحل تطوره بفعل مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية التي حدثت خلال تلك الفترة، لعل من أبرزها تعديل أسعار النفط العالمية في عام 1974 والذي ترتب عنه تضاعف دخل الدول العربية المصدرة للنفط، الأمر الذي أدى إلى تراكم الفوائض المالية لديها. وقد تمكن العديد من الدول العربية من التوسع في بناء قواعدها الإنتاجية وبنيتها الأساسية، معتمدة على وفرة العنصر المالي. وبدأ التفكير، خلال هذه المرحلة، بوضع استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك تقوم على ثنائية المصالح المتبادلة "السياسية المالية"، والتعامل التفضيلي ما بين الدول العربية، وتوظيف الفوائض المالية العربية المتركمة في إقامة مشاريع عربية مشتركة تخدم العمل الاقتصادي العربي المشترك والتنمية الاقتصادية العربية. وقد شهدت هذه المرحلة العديد من الإنجازات على مستوى العمل الاقتصادي العربي المشترك، كان من أهمها: تعزيز آليات العمل الاقتصادي العربي المشترك بإقامة المؤسسات المالية العربية، كالمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي. كما تم إنشاء العديد من المنظمات العربية المتخصصة المشتركة والشركات العربية الدولية المشتركة⁽²⁾، كآليات لتوظيف الفوائض المالية النفطية في العمل الاقتصادي العربي المشترك لتعزيز التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

(2) مثل الشركة العربية لمصايد الأسماك (1978)، الشركة العربية البحرية لنقل البترول (1973)، والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (1974) والشركة العربية للاستثمارات البترولية (1975) والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية (1975)، والشركة العربية للتعددين (1975) الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (1976).

مؤسسات العمل العربي المشترك والمنظمات العربية المتخصصة

اسم المنظمة	تاريخ التأسيس	تاريخ المباشرة
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	1957	1964
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول	1968	1968
المنظمة العربية للتنمية الإدارية	1961	1969
اتحاد إذاعات الدول العربية	1955	1969
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم	1964	1970
المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة	1968	1971
الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري	1972	1975
منظمة العمل العربية	1965	1972
المنظمة العربية للتنمية الزراعية	1970	1972
المنظمة العربية للاتصالات الفضائية	1976	1987
مجلس وزراء الداخلية العرب	1982	1982
الهيئة العربية للطاقة الذرية	1982	1989
المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	1978	1980
الهيئة العربية للطيران المدني	1993	1993
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	1968	1971
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا	1973	1975
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	1970	1975
صندوق النقد العربي	1975	1977
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	1976	1978

وعلى صعيد آخر، تم إدماج البعد الاجتماعي بداية من عقد الثمانينات، ضمن مسؤوليات العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي أصبح يشمل كافة أشكال العمل العربي المشترك⁽³⁾، خارج النطاق السياسي والأمني. وأصبح مفهوم العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك يطلق على كافة العلاقات الاقتصادية، والعلاقات الاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية التي تتم في إطار جامعة الدول العربية وأجهزتها، وأن الدول العربية يمكنها إقامة علاقات اقتصادية، ثنائية أو متعددة الأطراف، تتجاوز حدود العمل الاقتصادي العربي المشترك، وتم بالفعل إقامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي.

كما تم أيضاً إبرام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981، ودخلت حيز التنفيذ اعتباراً من أواخر عام 1982. وتعد هذه الاتفاقية من الاتفاقيات التجارية التي أبرمت في إطار جامعة الدول العربية والتي تربط ما

⁽³⁾ عدل مسمى المجلس الاقتصادي بموجب تعديل المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي إلى مسمى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويتولى الإشراف على تطبيق كافة الأهداف، غير السياسية، التي نص عليها ميثاق تأسيس الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك، ويتولى الإشراف على منظمات العمل العربي المشترك القائمة في إطار جامعة الدول العربية.

بين الأهداف التنموية وتحقيق الأهداف التجارية. وتتسم هذه الاتفاقية بالمرونة وإمكانية تحقيق منطقة تبادل حر من الممكن أن تؤدي إلى إقامة اتحاد جمركي بين الدول العربية، وبالتالي شكلت هذه الاتفاقية قاعدة قانونية لبناء عملية التكامل الاقتصادي على نحو تدريجي. ووضعت هذه الاتفاقية عدداً من الأهداف من أهمها، تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود غير الجمركية وتيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عنه، ومنح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة البينية. ويشرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تنفيذ الاتفاقية وبمشاركة فاعلة من المؤسسات المالية العربية والمنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات القطاع الخاص في الدول العربية.

إلا أن العديد من العقبات خلال فترة السبعينات والثمانينات حال دون الارتقاء بالعمل الاقتصادي العربي المشترك إلى المستويات التكاملية المرجوة، وقد كان من أبرز هذه العقبات، ضعف التزام العديد من الدول العربية بتطبيق الاتفاقات المعقودة في إطار جامعة الدول العربية والقرارات المتخذة من قبل مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك. ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى عدم توفر الظروف السياسية والاقتصادية المواتية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، حيث كان الترابط بين العوامل السياسية والعوامل الاقتصادية للعمل الاقتصادي العربي المشترك قوياً ويصعب الفصل بينهما أو تحييد أثر أحدهما على الآخر. ومن جانب آخر، وبالرغم من إنشاء العديد من المنظمات العربية المتخصصة بهدف المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية خلال هذه المرحلة من العمل الاقتصادي العربي المشترك، إلا أن هذه المساهمة لم تكن بالمستوى المؤمل منها وكان هناك ازدواجية في أعمالها وارتفاع كلفة إدارتها، مما دفع المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى إعادة النظر في هذه المنظمات وإعادة هيكلتها بهدف زيادة فعاليتها واحتواء الازدواجية في أعمالها.

وتطورت مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك بشكل مستمر باتجاه التكامل الاقتصادي العربي، ورغم التباطؤ في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، إلا أن المرحلتان السابقتان للعمل الاقتصادي العربي المشترك تعتبران ضرورية لتهيئة الاقتصادات العربية للدخول في خطوات تنفيذية فاعلة لعملية التكامل الاقتصادي العربي، حيث أرست المرحلة الأولى البنية المؤسسية والقانونية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، بينما قامت المرحلة الثانية من العمل الاقتصادي العربي المشترك بالتوسع في بناء مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك، وأدت إلى توسع القواعد الإنتاجية للدول العربية وتنويعها.

المرحلة الثالثة

بدأت الاقتصادات العربية منذ أواخر الثمانينات بتطبيق إصلاحات اقتصادية وهيكلية والتوجه نحو اقتصاد السوق وإبلاء دور أكبر للقطاع الخاص بما يساعدها على التكيف مع التطورات الاقتصادية على الساحة الدولية، خاصة بعد قيام منظمة التجارة العالمية عام 1995. وقد شكلت هذه التغييرات عوامل مساعدة للدخول في مرحلة جديدة من العمل

الاقتصادي العربي المشترك الذي يقوم على حرية التبادل التجاري وتحرير حركة رأس المال وانتقال العمالة بين الدول العربية.

وتوصلت الدول العربية إلى وضع برنامج تنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال مرحلة انتقالية مدتها عشر سنوات تبدأ من عام 1998 وتنتهي في عام 2007. وقد تم بعد ذلك اختصار الفترة الانتقالية إلى سبع سنوات تنتهي في مطلع عام 2005. ويتم خلال الفترة الانتقالية استكمال البناء المؤسسي وإلغاء القيود غير الجمركية على السلع العربية المتبادلة مع مراعاة الظروف والأوضاع الاقتصادية لكل دولة عربية راغبة في الانضمام، إلى جانب مراعاة أوضاع الدول العربية الأقل نمواً. وعند انتهاء الفترة الانتقالية تصبح السلع عربية المنشأ المتبادلة معفاة من جميع الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل.

لقد بينت تجربة بناء التكامل الاقتصادي العربي من خلال المرحلة الحالية عدداً من المعوقات المتبقية أمام تحرير التجارة البينية العربية، من أبرزها، عدم اتفاق الدول العربية حتى الآن على إزالة الرسوم غير الجمركية المفروضة، وخاصة تلك التي تتعلق بالإجراءات غير الجمركية لحماية إنتاجها الوطني والحد من المنافسة وضبط موازينها التجارية وتوفير الموارد المالية لميزانية الدولة، والتعقيدات الإدارية مما أدى، في غالب الأحيان، إلى تعقيد الإجراءات الإدارية وإجراءات التخليص في المنافذ الحدودية والتعسف في تطبيقها والتشدد في التحقق من منشأ السلع وتراكم أنواع عديدة من الرسوم وإجراءات التحقق والمطابقة للمواصفات والمقاييس الوطنية.

بالإضافة إلى ذلك، لا يزال القطاع الخاص في الدول العربية يتردد في دعم تنفيذ اللوائح والإجراءات المتعلقة بالإفصاح عن العقبات التي يواجهها في إطار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما لا يزال القطاع الخاص يعتمد على الحكومة لغرض الحماية ودعم ضعف قدرة القطاع الخاص التنافسية في الكثير من الحالات حتى أمام المنتجات العربية المماثلة.

نظرة مستقبلية للعمل الاقتصادي العربي المشترك

بدأت الدول العربية ومن خلال القمة العربية⁽⁴⁾ عملية تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك، وتضمنت وثيقة العهد والوفاق والتضامن بين قادة الدول العربية عدداً من المحاور الرئيسية لتطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك وتفعيل آلياته، وعند الاقتضاء إنشاء الآليات اللازمة لها والتي كان من بينها :

(4) قرار القمة العربية رقم 255 (الدورة العادية 16) بتاريخ 23 مايو / أيار 2004 (تونس – الجمهورية التونسية – وثيقة صادرة عن الأمانة العامة للجامعة رقم ق/16/05/04 – و (0257).

- تطوير مؤسسات وأجهزة العمل الاقتصادي العربي المشترك وبرامج وخطط عملها لضمان أداء دورها وفقا لمتطلبات واحتياجات الدول العربية.
- استكمال إنجاز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقامة اتحاد جمركي عربي بما يساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.
- وضع استراتيجية اقتصادية عربية شاملة يكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدراستها ، تستهدف الجوانب الاستثمارية والتجارية البيئية ، كما تستهدف تأهيل اقتصاديات الدول العربية الأقل نمواً، وتطوير منظومتها التنموية والاقتصادية والبشرية.

وتضمن بيان القمة العربية بشأن مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي عناصر أساسية لعملية تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك التي كان من أهمها⁽⁵⁾:

- مواصلة الإصلاحات الاقتصادية للارتقاء بمستوى معيشة الشعوب العربية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتفعيل دور القطاع الخاص.
- العمل على الإسراع بإنجاز سوق عربية مشتركة والإسراع بالمرحل المطلوبة لذلك وتحقيق التكامل بين اقتصاديات البلدان العربية وتنمية الاستثمارات والعلاقات الاقتصادية العربية البيئية.
- وضع استراتيجية عربية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ، قصد ترسيخ مفاهيم الحكم الرشيد ومعالجة ظاهرة الفقر والامية ، وحماية البيئة ، وتوفير فرص العمل والرعاية الصحية في العالم العربي.

هذا، فإن تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك لتعظيم المصالح الاقتصادية العربية يتطلب العمل في المجالات التالية :

- تطوير آلية اتخاذ القرار واعتماد البرامج المشتركة والتنسيق فيما بينها في إطار استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، وتطوير عمل وآليات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإدماج مؤسسات المجتمع المدني في العمل الاقتصادي العربي المشترك ومشاركته في بلورة القرارات التي يتخذها المجلس وأجهزة العمل الاقتصادي العربي المشترك.
- تفعيل دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في التكامل الاقتصادي العربي وتوفير الامكانيات المالية والبرامج الداعمة لنشاطه لدى مؤسسات التمويل العربية .

(5) المصدر السابق - الصفحات من 115 إلى 117.

- البحث عن الجوانب المشتركة والمصالح المشتركة لتعظيمها ، لكن ضمن رؤيا واضحة، هي تحقيق المصالح الاقتصادية للدول العربية المشاركة وليس على حساب المصلحة الاقتصادية الوطنية لأي منها ، وبالتالي مشاركة الدول العربية بفاعلية في البرامج التي تحقق لها مصالحها الاقتصادية وليس بالضرورة مشاركة كافة الدول العربية في البرامج والمشاريع التي يتم تبنيها على مستوى العمل الاقتصادي العربي المشترك .
- تبني برامج واقعية على أسس فنية واقتصادية، وإن كانت بسيطة لكنها تكون قابلة للتطبيق والتراكم عليها مهما كانت صغيرة وتؤدي، في الأجل الطويل، إلى خلق تشابك في المصالح الاقتصادية بين الدول العربية. كانت الأهداف الطموحة والإمكانات المحدودة لتنفيذها من العوامل التي حالت دون تطور العمل الاقتصادي العربي المشترك، مثلما هو الشأن بالنسبة للوحدة الاقتصادية والسوق المشتركة واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك .
- البحث عن حلول للمشاكل والمعوقات في حينه وعدم الانتقال إلى مراحل أعلى دون حل مشاكل المرحلة السابقة، لأن ما يعانيه العمل الاقتصادي العربي المشترك هو تراكم هذه العقبات والمشاكل عبر خمسين سنة من العمل العربي المشترك وتجاهل التعامل معها والبحث عن حلول لها والتكليف النظري لتبريرها أو القفز عليها . وهذا يتطلب وضع آلية تنفيذ ومتابعة لكل عمل يتم على مستوى العمل الاقتصادي العربي المشترك من قبل الدول العربية المشاركة فيه، ووضع الآليات المناسبة لمعالجة المشاكل بفاعلية وفي أوقات زمنية معقولة .
- قابلية القرارات التي يتم تبنيها من قبل مؤسسات العمل الاقتصادي المشترك للتنفيذ، وأن تكون مصحوبة ببرامج تنفيذية تتضمن، وبشكل واضح، آلية التنفيذ والمتابعة والتمويل والالتزامات المالية المترتبة على الدول المشاركة، ومصادر التمويل، والمكاسب المالية والاقتصادية المحتملة للدول العربية المشاركة فيها.
- وضع استراتيجيات اقتصادية مشتركة لأهداف محددة قابلة للتطبيق والتنفيذ والتراكم على نتائجها ومشاركة الدول في الاستراتيجيات التي ترى بأنها تحقق لها مصالح ومكاسب اقتصادية. ويتطلب التنسيق ما بين هذه الاستراتيجيات مشاركة أجهزة العمل الاقتصادي العربي المشترك وفق اختصاصاتها كبيوت خبرة استشارية للدول العربية المشاركة في الاستراتيجية ، ما لم تكن هذه الأجهزة طرفا في تنفيذ أو تمويل الاستراتيجية التي تندرج ضمن اختصاصها. والخروج من إسار الفكر المتداول بوضع استراتيجية واحدة قادرة على حل كافة المشاكل وتحقيق كافة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعمل الاقتصادي العربي المشترك ومعالجة كل المعوقات أمامه وتطويره إلى وحدة اقتصادية عربية خلال فترة زمنية محددة وتحقق في الوقت ذاته المصالح والمكاسب الاقتصادية لكافة الدول العربية .